

Distr.
GENERAL

A/48/881
S/1994/213
24 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٣٨ من جدول الأعمال

القضاء على الفصل العنصرى واقامة جنوب افريقيا

الموحدة غير العنصرية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، موجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم تقرير عن الحالة من الوزير رولف ماير، رئيس المفاوضين الحكوميين، عن
حالة المفاوضات الدستورية في جنوب افريقيا (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة
الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. أ. برغ

القائم بالأعمال
نائب الممثل الدائم

المرفق

تقرير عن الحالة أصدره في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ وزير التطوير الدستوري والاتصال في جنوب افريقيا

المفاوضات الدستورية: الموقف الراهن

انتهت المفاوضات الدستورية، ووافق البرلمان على الدستور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين بذل مزيد من المحاولات لكفالة اشتراك أحزاب تحالف الحرية في عملية الانتقال وانتخابات نيسان/أبريل. وكان الهدف من ذلك هو البحث عن تسوية للخلافات الدستورية الباقية، وادخال تعديلات على الدستور بينما لا يزال هناك وقت لذلك قبل الانتخابات.

وقد جرى ذلك من خلال محادثات ثلاثية اشتركت فيها الحكومة وتحالف الحرية والمؤتمر الوطني الافريقي استمرت منذ بداية كانون الثاني/يناير حتى أوائل شباط/فبراير. ولم يتسن احراز نتيجة نهائية في خلال تلك الفترة بسبب ما يلي:

- ١ - المواقف المتشددة التي اتخذتها بعض الأحزاب بشأن عدة مسائل.
- ٢ - امتناع أحزاب تحالف الحرية من الاشتراك في عملية التفاوض المتعددة الأطراف في خلال النصف الثاني من العام الماضي في الوقت الذي صيغ فيه الدستور فعلا. ولهذا فإنها لم تكن على علم بالحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها في خلال تلك المفاوضات، حسبما تجسدت في نص الدستور، ولم تتفهم في النهاية هذه الحلول.
- ٣ - عدم وجود موقف تفاوضي واحد لتحالف الحرية. فلم تستطع أحزاب تحالف الحرية أن تتخذ في أي مرحلة موقفا موحدا أو تتوصل إلى قرار نهائي كلما أوشك على التوصل إلى حل.
- ٤ - لم يحصل تحالف الحرية في أي مرحلة على تفويض من زعمائه، وكان مضطرا إلى الرجوع إلى زعمائه بصفة مستمرة، الأمر الذي أدى إلى تأخرات وانقطاعات واجتماعات غير حاسمة وتغيير جداول الأعمال بصورة متكررة.

٥ - تعين على الحكومة أن تتعامل مع مختلف منطلقات المفاوضين في تحالف الحرية، كل على حدة. وكان منهم من يسعون الى التوصل الى حل، ومن كان من الواضح أنهم غير مستعدين للبحث عن حلول.

وبذلت محاولة نهائية للتوصل الى اتفاقات ثلاثية في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ عندما قدمت الحكومة مجموعة تعديلات مقترحة كان يمكن أن تفضي الى اتفاق يضمن اشتراك تحالف الحرية. وكان رد فعل تحالف الحرية في البلدان ايجابيا على هذه المقترحات لكنه لم يكن على استعداد لأن يلتزم في النهاية بأي حل على ذلك الأساس. ونظرا الى فشل المحادثات الثلاثية في التوصل الى تسوية اضطرت الحكومة الى أن تسلك سبيلا آخر، وهو المضي قدما وتعديل الدستور في البرلمان بتعاون من مجلس التفاوض. وجرى الاتصال بالمؤتمر الوطني الافريقي، ووافق المؤتمر على هذه العملية. وبعد ذلك عقد مجلس التفاوض في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٤ للنظر في مجموعة المقترحات والموافقة عليها.

وكانت مجموعة المقترحات تتألف مما يلي:

- ١ - تعديل الجزء ١٢٦ من الدستور، الذي يتناول سلطات ووظائف المقاطعات. فألغيت الاشارات الى الاتفاق في الرأي حتى يكون من المؤكد تماما أن تسود القوانين التي يوافق عليها البرلمان الوطني بشأن المسائل المدرجة في الجدول ٦ من الدستور فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها فعلا والتي سبق أن قبلها تحالف الحرية.
- ٢ - تعديل الأجزاء ١٥٥ الى ١٥٩ من الدستور لتعزيز ولاية المقاطعات فيما يتعلق بفرض الضرائب. وقد سبق أن وافق تحالف الحرية على ذلك.
- ٣ - تعديل الجزء ١٦٠ من الدستور لتمكين المجالس التشريعية للمقاطعات من ادراج نصوص معينة في دساتيرها فيما يتعلق بهياكلها التشريعية والتنفيذية. وهذا سيمكن مثلا مقاطعة كوازولو/ناتال من اتخاذ ترتيبات خاصة بشأن موقف مملكة زولو.
- ٤ - تعديل المبدأ الدستوري الثامن عشر لكي ينص على أن سلطات واختصاصات المقاطعات، حسبما نص عليها لن تقلص في الدستور النهائي. ويرى تحالف الحرية أن هذا يعني في الواقع تأكيد هذا الحكم المهم للغاية المتعلق بالمقاطعات. ولا يمكن تغيير أي مبدأ دستوري بعد الانتخابات حتى بموافقة اجماعية من البرلمان.

- ٥ - تغيير اسم مقاطعة ناتال الى كوازولو/ناتال.
- ٦ - ادراج مبدأ دستوري اضافي بشأن مسألة تقرير المصير، بما في ذلك امكانية ممارسته في كيان اقليمي لو ووفق على ذلك بصورة دستورية. وعدل الفصل ١١ لكي ينص على انشاء آلية لاجراء مزيد من المفاوضات بشأن موضوع انشاء وطن لمن يريدون ذلك فعلا.
- ٧ - تعديلات لقانون الانتخابات للنص على استعمال بطاقتي اقتراع، احدهما للمجلس الوطني والآخرى للمجالس التشريعية للمقاطعات ولتمديد موعد تسجيل الأحزاب للانتخابات حتى ٤ آذار/مارس ١٩٩٤.
- وقد اعتمد مجلس التفاوض الآن كل هذه التعديلات، وهي ستعرض على البرلمان للتداول بشأنها في الأسبوع المقبل. وهذه هي مجموعة كاملة تتناول في الواقع جميع الشواغل التي أثارها تحالف الحرية. وليس هناك الآن ما يمنعه من الاشتراك في الانتخابات. ونحن نأمل من أجل مستقبل بلدنا أن يسود الرشيد.

ر. ب. ماير، وزير التطوير الدستوري والاتصال

— — — — —